



الوصف

احمد القبانجي , فلسفة القانون (21) هيجل و المذهب
الشكلي في صياغة القانون

20 مايو
2024

374
عدد المشاهدات

النسبة غير متاحة.
عدد المعجبين

هذا تقرير لمحاضرة القاها احمد القبانجي وتجدونها على
هذا (الرابط) واليكم نصها بالحرف الواحد ...



مرحبا بكم

والسلام عليكم ورحمة الله .

في هذه الحلقة سوف يكون موضوعنا من الفلسفة

القانون هيجل والمدرسة الشكلية في صياغة القانون

تقدم الكلام انه في المدارس والمذاهب في القانون ثلاثة

اخذنا المثالية والواقعية .

قلنا الشكلية نطرحها بعد ذلك .

المثالية والواقعية تحدثنا عنهم .

المثالية من زمن افلاطون دائما اكو هناك مدرستين

مدرسة مثالية ومدرسة واقعية .

لكن هنا في القانون مدرسة ثالثة واللي هي ينتمي لها

هيجل والالمان اوسلن وكلسون .

ماذا تعني هذه المدرسة الشكلية ؟

تهتم بشكل القانون . لا بالمضمون . المحتوى وكذا لماذا
لا تهتم لانه صادر من الدولة . لما صادر من الدولة
والدولة هي الاساس وهي اعلى سلطة وهي القانون
والقانون هي الدولة . كما يقول هيجل فاذا المفروض
نهتم بالمضمون ومثل ما في الاسلام الفقهاء دائما
يهتمون بالشكل شكل القانون لا يهتم بالمضمون ليش
لانه بالمضمون الله يعني تشريع من الله فبعد ما يهم انه
خلاف العدالة تميز كذا لا هذا كله عدالة عليه بعد ما
يهتمون بالشكل او السند الروائي او بالتفسير الاصح
واذا ثبت انه هذا الحكم صادم من الله خلاص هذا
يسمونه المدرسة الشكلية يعني فقهاء الاسلام . ايضا

تابعين للمدرسة الشكلية في سيادة القانون . ومنهم
هيجل لانه عميق وكثير ما يؤكد في فلسفة القانون
على الدولة .

وان الدولة هي الاصل وهي الروح الكلي .

والروح الكلي متحد مع الدولة هو العقل الكل .

نظير ما موجود بالضبط ما موجود في الكنيسة .

كنيسة الكاثوليكية يقولون الروح القدس متحد مع

الكنيسة . فاذا هي معصومة .

فهنا في نرى انه في فلسفة هيجل والشكلية اجراء تأليه

الدولة وتأليه القانون وهو معصوم .

هؤلاء الالمان بشكل عام علماء الاجتماع . فلاسفة

ماركس هيجل . هؤلاء كلهم المان .

فدائما توجههم الى اصالة المجتمع وليس الفرد .
بخلاف مثلا البريطانيين او الليبرالية الحديثة اصالة
الفرد . الفرد مقدس وحرية الفرد حقوق الفرد . هذا
بالليبرالية . بالنسبة للامان بتوجه عام انه تقديس
الدولة والمجتمع على حساب الفرد . ولهذا صارت عندنا
هاي المذهب الماركسي والاشتراكي كلها يكرس
الحكومة . الفرد ما عندها حقوق كثيرة لا الملكية لا
حرية له .

فالفرد في نظرية هيجل انه هو ما دام هو خاضع للقانون
وللدولة هو انسان ومحترم لكنه بهذا اصالة المجتمع
والدولة والقانون وخضوع للدولة لماذا . . . ؟ لانه الفرد
لا يعني شيئا بدون مجتمع بدون دولة يعني هو فرد



وعلاقات ارتباطات ونمط مجتمع ماكو دولة بعد ليس له معنى اصلا للفرد .

هذه الرؤية الكلية .

لماذا يكرس طاعة الدولة والسلطة العليا والدولة هو بروتانتي متعصب وهؤلاء ضد الكاثوليك الكنيسة في روما وكانت تقول هي الاعلى الملوك كلها لازم يخضعون لها . . .

جاء لوثر وكسر هذه القداسة والكنيسة الكاثوليكية لانه مدعوم من ملك المانيا . . .

لوثر عدة تمايل انه السلطة العليا هي للدولة الكنيسة . حتى يكسر الكنيسة . لانه عداوة معها ومن جهة اخرى دافعوا عنه السلاطين .

هذا كله اثر في فلسفة هيجل في القانون خصوصا .
هذا يمكن واحد يعترض مثلا يقول هذا استبداد .
يعني يذكرون انه في اعتراضهم على هيجل انه هذه
الرؤية كل السلطة العليا معصومة ولا يجوز نقاشها ولا
يجوز للفرد اساسا انما يكون مواطن صالح وانما يكون له
انسانية فقط في خضوعه للقانون .
والقانون من ان يستمد مشروعيته من الدولة .
فالمشروعية القانونية من الدولة .
هذا هو المدرسة الشكلية .
مشروعية والمضمون كله من الدولة .
يمكن الاعتراض انه هذا الاستبداد يصير واستبداد
يعني سحق الحقوق ولا توجد عدالة ماكو امن بعد

والمفروض الحكومة والدولة استتباب الامن اقل شي
العدالة مو مهم اهم شي الامن والنظم . ورضى الناس .
يقول في جواب عن هذا الاشكال .

يقول انه نحن لا نقول بالاستبداد الحاكم للصلاحيه
المطلقة . لا الملكية الدستورية .

الحاكم واحد من الدولة .

طبعاً هي صلاحيات مطلقة . لكنه هناك ملكية
دستورية .

يقول اما نحن نقول بالليبرالية . اتباع العقد
الاجتماعي وكذا وهذه تضعف الدولة لانه هؤلاء المانيا
يردون دولة قوية . امتيازهم عن البريطانيين وعلى
الفرنسيين انه دائماً يحبون دولة قوية حتى لو كان مثلاً



ظلم فيها سحق حق الافراد مثلا . لا المهم انه دولة قوية فهذا يقول اذا كان مثل الليبراليين الديمقراطية الانتخابات اصلا دولة ضعيفة ايرادات مختلفة متنازعة الاحزاب احزاب متصارعة فتضعف الدولة الدولة تكون تبعك للافراد .

بينما الحقيقة الافراد المجتمع يكون تابعا للدولة . الدولة يكون قوية . مو لانه سلطة مطلقة وسلطة لذاتها . هي بذاتها عندها سلطة . مو جاية من عقدة اجتماعي وجاية من الناس وانتخابات لا هي بحد ذاتها سلطة زين فهذا هيجل يربط هذا المعنى دائما بالديالكتيك ويشمل كل شيء كما قلنا في حلقة سابقة انه يشمل كل التاريخ الفكر والدين كله يخضع للديالكتيك .

يقول مثلاً في مسألة القانون يقول أول البداية كان
الأفراد أحراراً لا سلطة وكذا .

الحرية ماذا تعني ؟ تفعل ما يحلو لك .

وهذا يعني لا قانون .

بعدين صارت كبير وأصبح سلطان وصار السلطان

مستبد . إذا هذا الظل ضد اللا قانون الحرية والانفلات

مطلق . الاستبداد لا حرية . ذاك حرية الاستبداد

يعني شنو ؟ لا حرية . النقيض .

نقيض . لما صار يتولد الثالث . الملكية الدستورية .

الملكية الدستورية يعني جمع بين لا حرية مستبد

والحرية المطلقة في الأفراد . بدون حكومة . فيقول

أحسن نظام هو النظام الملكية الدستورية . لأنه كما قلنا



ليبرالية لو حكومة ديمقراطية ضعيفة . لو حاكم مستبد
يصير بلا قانون بلا حريات فاذن افضل شيء الحكومة
الدولة والملكية الدستورية لانه هذه وراثية بعد الناس ما
تتكالب وتنازع على السلطة محد يفكر انه يصير
سلطان عنده سلطان وعنده ابنه ولي عهد .

فلا نزاعات وكذا استبدادهم ماكو بعد افضل نظام زين
هذا مجمل ما نريد قوله في منظومة هيجل القانونية .

ويقول بالنسبة الى العالم الخارجي الدولة علاقتها
بالخارج . علاقاته بالداخل ملكية الدستورية . الناس
كل الافراد خاضعين للدولة . وقانون مشروعيته من
الدولة . والدولة هي القانون والقانون هي الدولة .

لكن علاقاته بالخارج الدولة ما يلزمها لا يلزمها شيء
لا معاهدات ولا شيء . فاذا كانت قوية يجب ان
تفرض سيطرتها على الدول الاخرى .

بالحرب الحرب مشروع لماذا ؟ لانه تكون دولة اقوى
فكلما كانت دولة اقوى اذا اخلاقا يعني حتى من
منظور اخلاقي يقول انه يجب الحرب بدون التزام
بمعاهدات وهذا كثير من النقاد اعترضوا على هذه
الفقرة انه يشيع الحرب والسبب انه هتلر والنازية كلها
من افكار هيجل وافكار نيتشه يقدسون القوة والسوبر
مان .

السؤال الان يمكن نعترض انه اشكالات عدة كثيرة
من قال انه السلطة العليا للدولة هناك مصادر اخرى

يعني القانون السلطة العليا مشروعية القانون فقط من الدولة . لان العرف ايضا عندنا مصدر المشروعية الدينية ايضاً مصدر .

القانون الطبيعي العدالة الكرامة . هذه ايضا ذاتية في الانسان . ايضا مصدر من مصادر التسريع . لماذا حصل التشريع فقط بالدولة وثانيا هذا الاستبداد . تقول ان الملكية دستورية يمنع الاستبداد . لا . يمكن انه مثل هتلر جاء بالانتخابات والدستورية لكنه صار مستبد .

وهذا مثل ما نحن عدنا في التاريخ الاسلامي . التاريخ الاسلامي هو حكومة دستورية يعني الشريعة الاسلامية . تلزم على الخلفاء الخلفاء الراشدين مثلا الاربعة . كانوا ملتزمين لكن لم يمنع انه بعدين جاء

معاوية وبنو امية وبنو العباس صار استبداد صار
مصالح شخصية يعني ما يفيد القانون عادل ما يكفي
يجب انه المجري والمنفذ الملك او السلطان او الخليفة
ايضا يكون عادل .

فالملكية الدستورية يمكن الملك هو يحرفها مصالحه
الشخصية ماكو مانع يعني مثل ما صارت هتلر . ومثل
ما يقول هيجل انه العلاقات بين الامم هو الحرب .
وشنو النتيجة كانت تدمير المانيا واوروبا كلها تدمرت .
من وراء هالفكر . القوة ويمجد القوة والدولة وكانما هو
تأليه الدولة . الله في الاسلام عندنا الله هو نظر هيجل
وماركوس الدولة . اكثر من هذا بعد ما يسمح الوقت
نقول ان الميزان والمعيار الذي يمكن ام نكتشفه ان هذا

باطل وانه خلاف العدالة يعني خلاف حرية الانسان
حقوق الانسان تسلط جماعة او ملك بدون مشروعية
ومن قال ان هو الملك او السلطان حتى لو دستورية من
قال له ما هذه مشروعية لانه ابوه كان ملك .

هذا الان بالديمقراطية الحديثة لا تكتسب مشروعية .
قوة صحيح ودولة قوية صحيح لكنه تبقى بلا مشروعية
ونكتفي بهذا المقدار
والحمد لله رب العالمين .

تم تقرير المحاضرة بتاريخ 2024/6/19

